مبادئ الخطاب في خطب عبد العزيز بوتفليقة
Principles of discourse in Abdelaziz bouteflika's

د/ رخرور أمحمد
المركز الجامعي آفلو

تاريخ الاستلام: 10/ 02/ 2019 **تاريخ القبول: 05 / 05 / 2019**

. ملخص البحث:

يهدف هذا المقال إلى الوقوف على تحقق قوانين الخطاب في خطب "عبد العزيز بوتفليقة"، بالاعتماد على مبادئ "غرايس" Grice، باعتبارها قوانين تخاطبية تساهم في توصيل النشاط الكلامي صوب المخاطَبين، وتعمل على إحداث التفاعلية الخطابية بين الخطيب ومتلقي الخطاب.

وسنحاول معرفة مدى إسهام هذه القوانين في جعل هذه الخطب خُطباً تداوليةً واضحة المقاصد وعميقة الدلالات؛ مشوّقة ومؤثّرة في الآن ذاته. ولنطّلع على دورها البارز في إنجاح الحوار بين الخطيب وجموع المخاطَبين، والتأثير فيهم. ذلك أن أهمية هذه القوانين الخطابية، تكمن في أنها تساعد على بناء عملية التواصل، بحيث تتيح المجال للمتكلم أن يتكلم وفق معايير تضمن نجاح الخطاب، من جهة، ومن جهة أخرى، تعين المتلقي على ممارسة تأويل فحوى الخطاب.

. الكلمات المفتاحية: نقد ؛ تداولية ؛ قوانين الخطاب ؛ خطب عبد العزيز بوتفليقة ؛ حوار .

Key words : critic – pragmatic – principles of discours – discourses abdelaziz bouteflika – dialogue.

- Abstract

This article aims to identify the realization of the laws of speech in Abdelaziz Bouteflika's speeches that besed on GRICE principles as communication laws participate on delivering the verbal activityto interviewers and make interactivity between speecher & the receiver.

We try toknow how these laws make speeches pragmatic,with clear purposes & deeply semantics and exciting in the same time,also to knowhis role in the success of the dialogue between speaker and the receivers to impact in them.because the interest of laws' speech in the construct of communication that allows to speaker to talk in norms of the success of speech and helps the receiver to interpret the meaning of speech.

. مقدمة:

أولى النقد المعاصر أهمية بالغة للمناهج النقدية الحديثة في تحليل النصوص الأدبية، والتي من أهمها "التداولية" pragmatique، التي فسحت المجال واسعا للولوج إلى دراسة اللغة أثناء القيام بوظائفها المتعددة، ومن أبرزهاالوظيفة التواصلية، التي يعتبرها النقاد اليوم من أهم وظائف اللغة. فالتداولية تهتم بالمنجز اللغوي في وضع الاستعمال، ولذلك تنعت التداولية بـ "علم استعمال اللغة"، الذي يدرس اللغة في إطار «نسق معرفي استدلالي عام يعالج الملفوظات ضمن سياقاتها التلفظية، والخطابات ضمن أحوالها التخاطبية»[1]. ذلك أن التداولية تركز على دراسة الخطاب، بحيث لفتت الانتباه إلى ضرورة النظر إليه بوصفه مجموعة ملفوظات وجمل

منتظمة، تُكوّن في مجموعها نصاً أدبياً. ولكن من الأهمية بمكان النظرإليه من حيث وظيفته التخاطبية. ذلك أن الخطيب لا يتلفظ بخطابه ولا يبسط أفكاره، ويعرض حججه، إلا إذا كانت وفق استراتيجية "خطابية" أو كلامية، تلك الاستراتيجية التي يكون تأثيرها كبيرا على متلقي الخطاب، فيُقبل على الولوج إلى عوالم النص، والغوص في أعماقه.

وبفضل نظرة التداولية الجديدة لوظيفة اللغة، تبدّدت الفكرة القديمة التي كانت تعتبر اللغة أداة للوصف ونقل الأخبار فحسب. بل صار اعتبارها وسيلة مثلى للتواصل بين الناس وإشاعة الحوار بينهم. ولنجاح هذا التواصل، سنّت التداولية سننا يتم عبرها تأدية اللغة وظيفتها التواصلية بنجاح، تدعى "قواعد التّخاطب" اللساني، الذي أولته الدراسات التداولية الأهمية البالغة، بالنظر إلى دوره الفعّال في التنقيب عن المعاني والمقاصد التي تنطوي عليها ملفوظات الخطاب في حالة انتظامها الخطي، واستعمالها التلفّظي. إن هذه القوانين هي التي تضمن إقامة التواصل بين قطبي الخطاب. هذا الخطاب ـ في نظر "غرايس" ـ يحوي مجموعة من المبادئ الخطابية، تُعين المخاطِب على تبليغ مقاصده دون التصريح بها، والاعتماد على صيغ إبلاغية أحسن تأثرا وإقناعا، كما تساعد المخاطَب على فهم فحوى الخطاب، وما يريده الخطيب منه. وأهم مرتكز انطلق منه "غرايس" في إرساء دعائم ومبادئ الخطاب، وسنّ قوانينه، هو ملاحظته بأن الخطيب يُضمّن خطابه أقوالاً ولكنه يقصد بها معانيأخرى أبعد، وأن المتلقي يسمع أقوالا ولكنه يفهم مقاصد أخرى أعمق.وقد أوعز هذا الفيلسوف هذا التناغم بين المخاطَب والمخاطَب إلى ما دعاه "مبدأ التّعاون" بين قطبي العملية التواصلية[2].

ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها التداولية هو مبدأ "الاستلزام الحواري" (conversation implicatif). وأول من بحث في هذه المبادئ الفيلسوف الإنجليزي "هربت بول غرايس" H.P.GRICE، وأصل أبحاثه هي محاضرات ألقاها سنة 1967 أثناء تدريسه في جامعة "هارفارد". والتي طُبع منها بعض الأجزاء المختصرة سنة 1975 في بحث وُسم بـ "المنطق والحوار". ساهمت رؤية "غرايس" النقدية هذهفي إرساء نظرة مغايرة لعملية التواصل، وتبدو قيمة هذه الرؤية «على المستوى النظري في إدخال مفهوم "التضمين"، والذي يسمح بتفسير الاختلاف بين دلالة الجملة ومعنى الملفوظ، أما على مستوى التّواصل يقترح "جرايس" مبدأ عاما، وهو مبدأ "التّعاون"»[3].

إنّ مرتكز نظرية "غرايس" مبني على مبدأ الاستلزام الحواري، الذي ينهض بدوره على مبدأ هام هو "مبدأ التّعاون"، أو مبدأ "المشاركة" بين المتكلم والسامع، الذي تتناسل منه مبادئ الخطاب الأخرى. هذا القانون الخطابي يضمن جريان عملية التواصل بين المتخاطبين، ومن ثمّ تحقق التفاعل بينهما، الأمر الذي يؤدي إلى نجاح الحوار بين المتكلم والمتلقي، لأن عملية التواصل بين المتخاطبين في النهاية، هي نتاج مجهود تعاوني بينهم، واتّفاق مشترك ضمني أو صريح على إنجاز الحوار وإنجاحه.فوفق هذا المبدأ العام يلتزم المتخاطبون بـ «تقاسم نوع من

الإطار والمشاركة في نجاح العملية التواصلية، حيث يعترف كلٌّ واحدٍ منهما بنفسه مثلما يعترف للآخر ببعض الحقوق والواجبات، فيمكن الحديث عن مجال استعمال واستغلال القوانين..»[4].

سنبحث في هذا المقال عن مدى تحقق قوانين الخطاب، في خطب"عبد العزيز بوتفليقة"، وذلك بالاعتماد على مبادئ "غرايس"Griceالأربعة[5]، باعتبارها قوانين تخاطبية تساهم في توصيل النشاط الكلامي. وفي كونها مستلزمات الخطاب الموجّه صوب المخاطَبين، التي تعمل على إحداث التفاعلية الخطابية بين الخطيب ومتلقي الخطاب، الذين عليهم أن يذعنوا لما يتفوّه به الخطيب، وأن يتقبّلوا الموضوع الذي يتحدّث عنه، بالاعتماد على الكفاءة التواصلية والكفاءة اللسانية[6].

كما سنحاول أن نتعقّب مدى إسهام هذه القوانين في جعل خطب الرئيس خُطباً تداوليةً واضحة المقاصد وعميقة الدلالات؛ مشوّقة ومؤثّرة في الآن ذاته، تنفذ إلى أذهان المتلقين وقلوبهم.ولنطّلع على دورها الهائل في إنجاح الحوار بين الخطيب وجموع المخاطَبين، والتأثير فيهم. ذلك أن أهمية قوانين الخطاب هذه، تكمن في أنها تساعد على بناء عملية التواصل، بحيث تتيح المجال للمتكلم أن يتكلم وفق معايير تضمن نجاح الخطاب، من جهة، ومن جهة أخرى، تساعد المتلقي على ممارسة تأويل فحوى الخطاب. فهذه القوانين هي «مجموعة من المعايير التي يجب على المتخاطبين احترامها من اللحظة التي يشاركون في فعل التواصل الكلامي..»[7]. ذلك أنّ البحث في قوانين الخطاب معناه الوقوف على مدى «نجاح العملية التّواصلية، بحيث كلما أُحترِمت هذه القوانين، كلما استطاع المشاركون الوصول إلى أغراضهم دون عوائق..»[8].

1 . قانون الإفادة:loi de L’intérêt

أوْلى "غرايس" هذا المبدأ عناية قصوى، إذ عدّه بمثابة القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها قوانين الخطاب الأخرى، وعليه يتوقف نجاح الحوار بين المتخاطبين، وبدونه تنسدّ قنوات التواصل بينهم. ومن الصعوبة بمكان أن يكون للكلام فائدة، بدون مراعاة هذا القانون الخطابي الهام، لذلك ينبغي على الخطيب أن يلتزم بهذا المبدإ في كلامه. ذلك أنّ نجاح الخطاب يتوقّف على مدى استفادة المتلقي من كلام المخاطِب، إذْ لا يتسنى لقوانين الخطاب الأخرى أن تؤدي وظيفتها التواصلية بمعزل عن قانون"الإفادة" ذلك «أنّ ارتباط كلّ الأحكام التحادثية بحكم الإفادة، فهذا الأخير هو الأكثر دقة من الأحكام الأخرى»[9].. ويقتضي هذا القانون بأن يكون كلام المتلفظ موافقا للموضوع الذي يتكلم فيه، وأن يلزم نفسه «بالكلام فيما يُفيد المخاطَب أو ما من الممكن أن يهمّه الكلام فيه»[10].

وبالاستناد إلى هذا القانون العام، فإن مواضيع خطب الخطيب "عبد العزيز بوتفليقة" تأتي في كل مرة مناسبة للمقام، تلك المناسبة (Relation)التي يحرص المتكلم كل الحرص على الوقوف عندها. ومبدأ "المناسبة" هو قاعدة خطابية يلتزم فيها المخاطِب بأن يكون كلامه مناسبا للمقام الذي يُقال فيه، وألاّ يبتعد الخطاب عن الموضوع المتحدث عنه، فيتشعّب إلى نطاق أوسع ويبتعد عن الموضوع الأصلي، وفحوى هذا القانون أن تجعل

«كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع»[11]. أو شعار«ليتناسب مقالك مقامك»[12]. وللاستدلال على وجود هذا المبدإ في خطب الرئيس، ما جاء في إحدى خطبه «**ليس غرضي هنا أن أتعاطى التّندّر والسخرية وأنا بصدد الحديث عن أمور جادّة**»[13]. وفي خطاب له في ولاية تيزي وزو، مثلا، كان لقاء الرئيس مع المجاهدين بمناسبة "عقد ملتقى الولاية الثالثة التاريخية"، فقد أفاد مخاطبيه بكل المعلومات المتعلقة بجوانب الموضوع، والإحاطة به لتهيئة السامعين؛ فتطرق إلى ضرورة «**تخليد مآثر كفاحنا المجيد**»[14]. وتكلم عن الماضي، عن تلك الحقبة التاريخية الناصعة، وما شهدته من تضحيات جسام، ليدعو بعد ذلك إلى واجب تذكّر الرفاق ذوي الفضل والإحسان، وهم «**الذين لم يكتب لهم الله سبحانه وتعالى أن يرَوا علم بلادهم يرفرف فوق هذا الوطن الغالي، وأن يعيشوا معنا يوم استرجاع عزّة الجزائر وكرامة شعبها**».[15].

وبعد تقديم هذه الإفادة للحاضرين بملفوظات إخبارية حول الموضوع الذي يريد التطرق إليه، واطمأن إلى أنهم مستعدون للاستماع إليه، وتقبّل فحوى خطابه، فقد آن الأوان لإصدار الأوامر باستعمال ملفوظات إنجازية. وذلك حين وجّه الخطاب إلى جيل نوفمبر، ليذّكره بأن عليه مهمة كبيرة وعويصة ينبغي إنجازها، وأمانة ثقيلة، يجب عليه صونها، وتتمثل في كتابة التاريخ للأجيال القادمة، ويظهر ذلك في قوله: «**إنّ كتابة التاريخ أمر ليس بيسير على الإطلاق.إنه يقتضي تكويناً أكاديمياً يؤهّل الكاتب الذي يكون في حكم الشاهد على الأحداث والرجال..**»[16].ثم يشرع الخطيب في بيان المغزى من كلامه، وهو أن يستلهم جيل الاستقلال العبر، ويأخذ الدروس، ويستمدّ التجارب، ليكون مؤهّلا لتحمل المسؤولية. والتي ذكر منها «**لكي يعرف الجميع أنّ الشعب الجزائري استرجع حريّته واستقلاله، ومجده، وعزّته، وكرامته بدماء خيرة أولاده وبناته الأطهار الأبرار**»[17].

ثم راح الخطيب يتحدث عن الحاضر وما تكابد فيه الجزائر من آلام، وما تزال تعانيه من ويلات. ومن جهة أخرى، قد أقرّ بأنّ أبناءنا يدرسون تاريخاً محرّفاً، بسبب أنّ من تصدّوا لتدوينه، لم يتوخّوا الحذر، ولم يلتزموا بالموضوعية العلمية؛ لا في الإدلاء بالأحداث الواقعة في تلك الفترة من عمر الجزائر، ولا بنشر الأفكار الثورية احتفاء بها أو نقدالها بحيادية علمية، في حين أنّ لكتابة التاريخ شروطاً وقوانين.. وكل هذا الحض والتقريع، إنما يصبّ في صميم الموضوع الأساس، ويقدّم إفادةً للمتلقي للإحاطة بجميع جوانب الموضوع والإلمام به. الأمر الذي يجعل المتلقي ينجذب للخطاب، ويذعن إلى ما يقوله الخطيب، وبالتالي يمتثل إلى ما ينطوي عليه من أوامر ونواهٍ وحث وتحضيض.

وهذا مثال آخر من خطبة له، ومما جاء فيها «... **لكن هل يُسوّغ لنا أن نتحدّث عن سِلم حقيقي والجراح لازالت تنزف دماً، والأُسر الثّكلى لازالت تبكي موتاها، وأخرى لازالت تبحث عن مفقوديها ولم تعثر لهم عن أثر؟. لكن هل يجب الاستمرار في منازلة العنف وتمديد قائمة ضحايانا بدعوى أنه يجب الثّأر لموتانا وردّ الصاع صاعين؟**»[18].يظهر من هذا المقطع الخطابي، أن الخطيب يعلم جيّدا أنّ المجتمع الجزائري بجميع

فئاته يتألم ويتوجع بسبب ما أصابهم من محن ونكبات، وهو يقرّ أيضا بوطأة ذلك عليهم، ولكنه يتعمد طرح السؤال الهام والملح لإفادة السامعين بالجواب الذي يتوقعه الخطيب منهم، ومشاركتهم في ما ينجزونه من أفعال مترتبة عن هذه الإجابة. وذلك حين تساءل إلى متى يبقى الحال على ما هو عليه، الأمر الذي يزيد الوضع تفاقما، والواقع تأزما أكثر فأكثر!.

ومن هذه الأمثلة السابقة الذكر، تبرز أهمية "قانون الإفادة"، حيث تكمن في جعل الخطاب مفهوما بالنسبة إلى المتلقي، وهذا بالضبط ما يسعى الخطيب "عبد العزيز بوتفليقة" إلى تحقيقهمن كل خطبه.فقدكان يريد أن يعرف المخاطَب فحْوى خطابه، لينفَذ معناه إلى قلبه، ويستقر مقصده في ذهنه، ليُنفّذ ما حواه من مطالب، ويتجنّب ما انطوى عليه من محاذير. ولكي يتحقق هذا، فالمتلقي في حاجة إلى معلومات كاملة و وافية، يقوم المخاطِب بإفادته بها عن الموضوع الذي يتحدث عنه.مدعّما ذلك بالأدلة والحجج، ومقدّما الإجابات عن كل ما يدور من أسئلة في خلد المخاطَب، حتى لا يخيّب أفق انتظاره. كحديث الرئيس في ذكرى تأسيس "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين"، والذي بسط فيه إفادة شاملة لجوانب الموضوع، فقال مؤكّدا على لسان الشعب الجزائري «**انتزعنا استقلالنا بقوّة السلاح، لا يجب أن يقلّل من شأن عمل إعادة تعميم الثقافة ... الذي بذلته أجيال من المثقفين ... فمن الخطإ أن نقول إن المثقفين من حيث نزعتهم المركزية وضعوا أنفسهم على الهامش، أو هُمّشواخلال تاريخ انبعاثنا الوطني الطويل**»[19]. ثم ينتقل إلى التدليل على ما ذهب إليه في هذا الاستطراد بشيء من التفصيل والبسط «... **بل إنهم عكس ذلك ورغم محدودية عددهم، كان لهم من مِثلهم داخل هيئات مجتمعنا ومنها الأحزاب السياسية، وذلك خاصة اعتباراً من الحرب العالمية الثانية. فجزء من تأطير الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وحزب الشعب الجزائري، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، تكفل به طلبة ومثقفون تخرّجوا من الجامعات الفرنسية ومن المدارس ومن الجامعتين الإسلاميين التونسية والمصرية**»[20]. فقد حاول الخطيب إفادة المخاطب بتقديم معلومات تاريخية تحيط بالموضوع بأكبر قدر ممكن، ليضمن حضوره الذهني والعاطفي، وشدّ انتباهه لما يقول.

2. قانون الصدق: loi de sincérité

يلحّ "غرايس" على مبدإ "الصدق" أثناء التلفّظ بالخطاب، وشعار هذا القانون الخطابي هو أن «لا تقل ما تعتقد أنّه صحيح، ولا تقل ما ليس عندك دليل عليه»[21]، بل على الخطيب أن يقول ما هو متأكد أنه صحيح. هذا المبدأ ينبغي أن يتمسك به الخطيب ولا بد من تلمّسه في الخطاب.ونعنيبالصدق هنا صدق الملفوظ، بما حواه من أوامر ونواهٍ،وما يطرحه من أسئلة، وما يعرضه من قضايا على المتلقي. ويرتكز قانون الصدق في الخطاب على دعامتين أساسيتين «أحدهما، نقل القول الذي يتعلّق...بالجانب التبليغي من المخاطبة، والثاني، تطبيق القول الذي

يتعلق... بالجانب التهذيبي منها»[22]. فهذا المبدأ يقتضي الصدق في نقل الخبر، والصدق في إنجاز الفعل، والصدق في مطابقة القول للفعل أيضا.

وإذا ما اقتفينا أثر هذا المبدأ التخاطبي(الصدق)، فإننا نجده جليّاً في كل خطب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة". بل إنه ليحرص عليه حرصا بيّناً، يكاد يلازمه ولا يبرحه؛ فإذا ما قرّر شيئا، أو أصدر أمرا، فإنه يلتزم به هو أولاً. وهذا من دواعي نجاحه في التواصل مع الآخرين، وحملهم على الإصغاء إليه «فلِتقرير شيء ما يلتزم المتكلّم بأن يضمن حقيقةَ ما يقرّره، وكذا إذا أمر فعليه أن يكون مريدا لتحقّق المأمور به، لا أن يأمر بالمستحيل وقوعه..»[23]. ومن ذلك ما جاء في إحدى خطبه «**لستُ ذاك الذي يسوّغ لنفسه أن يتناقض مع ذاته، فما بالكم أن يقول ما لا يعتقد...**»[24]. ولم يدع هذا القول في مستوى الحكم العام، بل أردفه بما يؤكّد على صدقه فيما يقول وما يفعل، مبرهناً على ذلك بما أنجزه في الماضي إبّان حرب التحرير المجيدة «**ولا أظنّ أنه يوجد من بين الحضور، من يتّهمني بالتّفنن في خُطب جوفاء. لقد وهَبنا عزّةَ شبابنا لحرب التحرير وللثورة المسلّحة، فلن نقوم اليوم ونحن في هذا السن، بالمساومة فيما تبقّى لنا من نصيبٍ في هذه الحياة الدنيا كي تعيش الجزائر حرّةً وفخورة، وفي الصدارة في محفل الأمم**»[25].

ويتمثل مبدأ الصدق في الخطاب، في قول الحقيقة كما هي في الواقع، وكما يعتقدها المتكلم في تقديره لهذا الواقع. وهذه الصفة تعتبر أصلاً وعرفا في الخطاب. إذ من السهل أن نقول الحقيقة على أن نكذب، على حد قول "غرايس"، والكذب يعتبر أصعب شيء في عملية التخاطب، لأنه يتسبب في قطع التواصل بين المتخاطبين، ولذلك على الخطيب «أن لا يقول شيئا يعتقد أنه خطأ، وأن لا يقول شيئا لا يملك الدليل على صحته»[26].

وينبغي الإشارة هنا، إلى أنّ الكشف عن مبدإ الصدق في الخطاب موكلة إلى السياق، فلذلك على المتكلم أن يقول ما يستطيع البرهنة على حدوثه في الواقع، وما يقدر المخاطَب على تلمّس آثاره في حياته اليومية. ويظهر ذلك عن طريق أفعال يتضمنها الخطاب دالة على التوكيد والإقرار والإثبات والقسم والحض.. . وللتدليل على وجود هذا المبدإ الخطابي الهام في خطب "عبد العزيز بوتفليقة"، نعرض هذا الشاهد من خطبة له «**لقد فاتحتكم فيما كان يخالج صدري دون لفّ أو دوران، وقاسمتكم مشاعري، وما جئتُ لأرافع ضد الإدارة ولا المسؤولين، ولكن كان من اللاّزم أن تسمعوا ما يُثقل كاهلي من شكوى المواطنين، وما بقي لهم من بصيص الأمل في أن تُحلّ مشاكلُهم ولو بالتدريج، أما الطامعون في المزيد من الامتيازات فعليهم ما عليهم، ولا الشعب غبي، ولا هو في سبات عن تصرفاتهم...**»[27].ويقول في موضع آخر مُدلّلا عن تحرّيه الصدق، وتوخّيه الصراحة كيفما كان الأمر في ما يقول: «**ثقيل قولي هذا، وقد لا يعجب البعض ولكن، لا ناقة لي ولا جمل في التّنكر لمن أنتسبُ إليهم، أحببتُ أم كرهت، أو أغضّ الطرف عمّا هو آت لا ريب فيه**»[28]. ويؤكد في كلمة له أخرى على توخيه مبدأ الصراحة والمكاشفة في القول لإفادة السامعين بأهمية ما يصرّح به حين قال: «**أيها الشعب الجزائري**

الأبي، لقد عوّدتُك على الصراحة والمكاشفة والتزمتُ معك الشفافية لاعتقادي أنّ أقْومَ السُّبل لبلوغ الحقيقة إنما هو الصدق في القول، والإخلاص في العمل. وإنني بقدر ما أتوخّى الصراحة بقدر ما أهيب بك إلى تجاوز المحن...»[29].**«أيتها الجزائريات، أيها الجزائريون، لم يسبق لي قط أن أخفيتُ عليكم، لا مدى عمق الأزمة التي أصابت بلادَنا في مقاتلها، ولا ذلك التضافر بين الأسباب المعقّدة،الذي تمخّض عنه انفجار العنف، ولا الانحرافات الخطيرة التي شابت الأخلاق العامة، ولا فساد القيم الاجتماعية الذي غذّى العنف، ولا الجروح والشروخ التي نتجت عنه»**[30].

من خلال هذه الشواهد الخطابية وغيرها كثير، نلحظ بشكل جلي، أن الخطيب "عبد العزيز بوتفليقة" قد اِلْتزم في خطبه بكل أشكالها (خطاب ـ كلمة ـ رسالة) بمبدإ "الصدق" في كل ملفوظاتها. وهذا ينبئ بأنّ منتجها حريص على مد جسور التواصل بينه وبين جموع الجزائريين، وتوطيد العلاقة بينهم، خدمة للشعب والوطن؛ اللذان كانا يشغلان كل اهتمامه، ويستحوذان على كامل تفكيره.وتبرز أيضا أنه غير حريص على متاع الدنيا الزائل، إلا بمقدار ما يخدم به أمته وبلاده. ولو كان غير ذلك، لما تكلّم عن الواقع بصراحة متناهية، وأبان عمّا يموج فيه من مشاكل عويصة، مسّت جميع نواحي الحياة، بكل صدق وصراحة ومكاشفة. وفي هذا دلالة واضحة على أن الخطيب يولي قيمة كبيرة لمخاطبيه، الذين هم من عامة الشعب، حينما عاملهم بالصدق في القول والفعل. وذلك بتقديم الحقيقة كما هي دون مواربة أو تنميق ولا تزويق.وهذا القانون الخطابي(مبدأ الصدق)، الذي التزم به الخطيب، نجم عنه إحداث التأثير في السامعين، والإصغاء إلى كلامه، وبالتالي تقبل أوامره وتنفيذ المطلوب منهم.

3 . قانون الإخبار والشمول:L’informativité et L’exhaustivité

إنّ القصد من التخاطب عموما هو الإخبار، الذي يُعتبر الأساس الذي يتجسّد بواسطته الفكر، وتنتقل به المعلومات من ذهن المتكلم إلى ذهن المتلقي. فالمخاطب ضمن هذا الإطار، يعمد إلى إحاطة كلامه بإعطاء كمّكبيرمن المعلومات، من المهم جدا أن تكون شاملة وعامة. ولا ينبغي له أن يحتكرها، ليقع الإخبار الكامل في خلد المتلقي.بل عليه أن يزوّده بمعارف ومعلومات ذات صلة بموضوع الحديث، والتي لم يسبق له معرفتها من قبل.ذلك أن الهدف من الخطاب إنما هو «إخبار المخاطَب ولا يمكن الوصول إلى هذه النتيجة إلا إذا كان المخاطَب لا يدري ما يُتكلّم عنه... لذلكفإنّ على المتكلم أن يقول ما لا يعرفه المخاطَب»[31].

ولا يكون هذا الإخبار شافيا وكافيا ومقنعا بالنسبة إلى المتلقي ما لم يكن شاملا، بحيث يمده المخاطِب بمعلومات تمس مختلف جوانب الموضوع الذي يتكلّم عنه. فيزوّده بمعلومات من شأنها أن تكون ذات نفع و «إفادة في الموضوع الذي يَتكلّم فيه والتي من شأنها أن تُفيد المخاطَب»[32]. فقانون الشمولية مقترن بقانون الإخبارية، ويتحقق عندما يمدّ المخاطِب المخاطَب بحزمة من المعلومات للإحاطة بالموضوع المزمع التكلم فيه.

غير أنه في الخطاب السياسي، كثيرا ما يحاول الخطيب تجنّب الإكثار من الكلام، لأن ذلك يتطلب منه كثيرا من الشرح الكافي والتحليل الضافي، وعرض الكثير من الحجج والبراهين للتدليل على صحة كلامه. غير أنّ مراد الخطيبليس الإطناب في القول، ولكن ما يهمّه هو انتقاء الكلمات التي من شأنها أنْتُحدث التأثير في السامعين. ولذلك يسعى جاهدا إلى محاصرة موضوعالخطاب كلاميا، بتوظيف ملفوظات دقيقة موجزة مؤثّرة تعين المتلقي على فك شفرات اللغة المستعملة من قبل المتكلم. وهذا ما نعثر عليه في خطب "عبد العزيز بوتفليقة"، ففي كثير من المواضع في خطبه يحاول أن يحاصر جمهوره بالحديث عن الوطن، والواقع، والتاريخ، والثورة، والماضي، والمستقبل، والآفاق، والآمال.. بقصد إفادة المتلقي والتأثير عليه، وتهيئته لتقبل كلامه. وذلك حينما يشرع في تسليط الضوء على وضعه الراهن، ثم إصدار أوامره بأنه على الجيل الجديد من أبناء الجزائر، أن يستلهموا من مبادئ الثورة، ويأخذوا بأسباب النهوض والرقي، وينفضوا غبار التواني والخمول عن أنفسهم، كما رأينا في الشاهد السابق.

إن تحقّق هذين المبدأين (الإخبار والشمول)في أي خطاب، يُظهر ما يتمتّع به الخطيب من قدرات معرفية، واهتمامات شخصية بما يتحدّث فيه، من جهة، وأيضا يبرز العلاقة الوثيقة الواعية بين الذات والموضوع .كما في حالة الخطيب "عبد العزيز بوتفليقة"، حينما يتحدّث عن (الجزائر، التاريخ، الشعب، الأمة، العالم، الواقع، الشباب، المستقبل..). يحدّد طبيعة الموضوع المُتحدّث عنه، محاولا الإحاطة به من جميع جوانبه، وذلك بإبراز مدى أهميته ودرجة خطورته. فيضطرّ إلى توظيف أسلوب الإطناب، لإمدادالخطاب بفائض فائدة من المعلومات لصالح الموضوع، ولفائدة المتلقي على حدّ سواء، كما في هذه الخطاب «**من الذكريات والمواقف، ما يُتنزّل بها على نفس المرء، كما يَتنزّل الماءُ الزّلال على مهجة عطشى، أظمأها القيض، وأنهكها المسير، فينتعش الظامئ بعد رشفة ويأخذه الحبور. كذلك يشدّ الشوقُ المرءَ بالمزيد إلى معارج ذلك العلا، وخفقان ذاك السنا، ويجد بخياله المؤنس، ويخطب ودّالأيام، علّها تُوريه من آيات الماضي، وما لفّه النسيان، وما قضى بأمره الديّان. إننا اليوم ضيوف في حضرة تاريخ فضاؤه ساحات الفداء، ومرابع الشرف، وأريجه أنسام الطّهر، ونشيده الله أكبر**»[33].

لم يتوقف الخطيب "عبد العزيز بوتفليقة" عند هذا الحد، بل واصل استطراده، بشيء غير قليل من الشمولوالإخبار عن الموضوع المتحدث عنه، وذلك حينما راح يصف معركة التحري بقدر كبير من الإسهاب والإطناب، للتدليل على أهمية الموضوع الذي يتكلم عنه، وهو علو منزلة نوفمبر في قلبه وقلب كل جزائري مخلص. فقال: «...**فمن أدركته شمس نوفمبر، وتعطّر بأنسام مواسمها، وبات على الطّوى وظل، وافترش الأرض، وتلحّف السماء، وكسّر الجليدَ كي لا يظمأ في القرّ،كظمئه في الحرّ، ويبلّل الحلق بزخّات المطر، بين فينة وأخرى، قبل أن تدركه قذيفة طائرة، أو لغم مترصّد، مَنْ شاهد المشاتي والدواوير والقرى، وقد أفرغ الجيشُ**

المعادي لتوّه من هدم أكواخها على رؤوس أهلها، وأتلف ما تبقّى عندهم مما شحّت به يد الدّهر، على أبناء شعبنا وهم يعذَّبون في الأرض، وحرّق كل شيء يتحرّك... مَن شدّ جسمه على سارية، وقُيّدت يداه من دبر، وأُذيق من عذاب العدو، ومن هول زبانيّته، ما يُعجِز البيانَ، ويُسكتُ اللّسانَ. مَن طاف عليه طائف بالليل، وهو ساكنٌ إلى أهله وذويه، فيُروَّع ويُعذَّبُ، ويُعدَم قبل أن يرى يومَه. مَنْ وهب جسمه ليبتاع به ممرّاً في حقول الألغام، ومتاريس الأسلاك الشائكة، علّه يُدرك بتلك المقايضة أرض أجداده المقدّسة، وهي على أمتار منه، فيُقبّلها قبل أن تجفَّ الحياةُ في عروقه، وتتكلّس شفتاه، ويُودّع الدنيا على ألحان الشظايا، ودمدمة المتفجّرات. مَنْ تأمّل بصرُه جنونَ الطيور والضواري، وباقي الأنعام في الغابات والحقول، وهي تفرّ من جحيمِ القصف، ومن جهنّم الاقتتال، وتهرب من سَقر وما أدراك ما سقر؛غاباتٌ تشتعل، وحقولٌ تذوي أمام لهيب النار ودمدمة الحديد. مَنْ سمع ذبيحاً صاعداً، وهو ما بين السجدة الأخيرة، وزئير المقصلة يُكبّر اللهَ، ويُعظّم الوطن، ويحرّر بدمه الإنسان والمكان والزمان...»[34].

ما يمكن ملاحظته في هذا الخطاب ـ وغيره كثير ـ هو روعة اللغة الموظفة المنتقاة بعناية ودقة ، التي تنم عن شعرية أدبية، تمسّ شغاف القلوب، وتنتفض لتأثيرها الجوانح. لذلك شدّت إليها الأسماع، وأصغت لها الأفئدة. فدقةوصف الخطيب معاناة الجزائريين إبّان الثورة التحريرية المباركة، جرّاء ما سلّطه عليهم العدو البغيض من ألوان العذاب، وأصناف القسوة، وأبشع أنواع التنكيل. والدقة المتناهية في تصوير كل تلك المشاهد وتقديمها إلى السامعين، مع الأمانة في نقل الخبر وشموليته والإحاطة به.. كل ذلك جعلنا نعيش تلك الأحداث بكل جوارحنا، وكأنها تقع أمام ناظرنا للتوّ. حتى لكأننا نسمع أزيز الطائرات، ودويّ القنابل، وأصوات البكاء، وآهات الثكلى والمكلومين، وأنين المعذبين، وصراخ اليتامى والمشرّدين... ومن هنا يبدو قانون الإطنابمهمّاً في إحداث التفاعل بين الخطيب والمتلقي، وبالتالي نجاح التخاطب والحوار.

فالإطناب يعدّ«سلوكاً في الكتابة ينتج عنه... إعادة الكلمات... كما أنّ تضاعفه يُخضع المتلقي إلى الدّخول شيئا فشيئاً في الموضوع»[35].وهذا ما يفسّر العثور في الكثير من خطب الرئيس على ظاهرة تكرار كلمات بعينها، ومقاطع بذاتها، وخاصة في الخطابات الشفوية، التي تبدو فيها ظاهرة التكرار جليةً. وذلك قصد الإمعان في التّأثير والإقناع، كمثل «**فكان لابدّ من مجيء واحد من أبناءهذا الوطن ليقول كفى. كفى تجارةً بدماء أبنائنا!. كفى تجارة بدماء أبنائنا !. كفى تجارة بدماء أبنائنا !.**»[36].

هذا القانون الذي يُعدّ من قوانين التداولية، عمد إليه الخطيب بغية إقامة العملية التواصلية والتّحكّم فيها، يظهر من ناحية أخرى، ما للمتلقي من قدرات على التحليل والاستنتاج. الذي يقوم بعملية تأويل ملفوظات الخطاب، وهذا ما يُصطلح عليه بالكفاءة أو القدرة التداولية، التي تمكّنه خاصة من فهم أفعال تلفّظية غير تلك التي وُضعت لأجلها في استعمالها المجازي.

4 . متضمنات القول:Contradictions à dire

ما تجدر الإشارة إليه هنا، أن الدرس التداولي أولى هذا المبدأ التخاطبي بفرعيه "الافتراض المسبق" و"الإضمار القولي" أهمية بالغة. بالنظر إلى وظيفته المتميّزة في الكشف عن الدلالات الكامنة في الخطاب. فبواسطته يتمكن المخاطَب من ملامسة مقاصد الخطاب الضمنية، والاقتراب من دلالاته المتخفّية، ومراعاة الظروف العامة المحيطة بقوانين الخطاب، التي من شأنها أن تساعد في إظهار مقاصد المخاطِب، ومنها سياق الحال، على سبيل المثال[37]. ذلك أن اعتماد متلقي الخطاب على السياق لمعرفة مقاصد الخطيب أمر مهم جدا، إذ به يحدّد المعنى المقصود في هذا السياق، ويستبعد المعنى غير المقصود في سياق آخر، لأن ما يعنيه المتكلم في سياق ما، يختلف عن ما يعنيه في سياق غيره.

والمتلقي لا يتمكن من الكشف عن متضمنات القول، باعتبارها أقوالاً متخفية، ومقاصد كامنة، لا تبدو طافية على سطح النص، إلا بمعرفة القواعد والقوانين التي تميّز الخطاب وتحرّكه. أي أن هناك قوانينَ تتدخل في طريقة استعمال اللغة، وتوظيف المعنى المتضمن في الخطاب. لأن المخاطِب لا يلجأ في خطابه إلى الأقوال الصريحة للتلفظ بها كل مرّة، بل قد يبطّن قوله بمضمرات، سعياً منه إلى توجيه المخاطَب أو السامع إلى التفكير في القول غير المصرّح به، وتلك هي إحدى طرق استراتيجيات الخطاب. ويُوسم هذا القانون التخاطبي بالمنطوق الضمني، وهو ذلك «الكلام الذي لا يظهر على سطح الملفوظ»[38]. ولكن المعوّل عليه في محاولة إبراز هذه المعاني المتخفية، والأقوال المضمرة، للنفاذ إلى قاع النص، وفكّ شفراته للوصول إلى مقاصد المخاطِب، إنما هي بالأساس "الكفاءة التداولية" التي يمتلكها المتلقي لا "الكفاءة اللغوية"[39].

فالمخاطِب يتوخّى من عدم التّصريح بما يريد قوله فائدةً أكبر، وتأثيرا أعمق مما لو قام بالتصريح به، إذ بالتضمين يحقّق الخطابُ فعاليته في إحداث التّأثير في المخاطَب. لذلك يعتمد الخطيب على عناصر تجعله يلجأ إلى التلميح عوض التصريح، والإشارة بدل بوح العبارة. أي أنه يقول ما يرغب قوله دون أن يذيع عنه أو يصرّح به بصورة تبدو مكشوفة. وما على المتلقي إلا إدراك مآل تلك الأقوال التلميحية دون الإفصاح عنها هو الآخر. ففي أغلب الأحيان «لا يكتفي الإنسان بظاهر الكلمات عند التّعامل مع النّاس، ولكن يتساءل أحيانا عن مقصد هذه الكلمة أو تلك»[40].

ويسلك المخاطِب في خطابه هذا المسلك؛ بأن يعمد إلى الغموض في ما يتكلم به، فيلجأ إلى عدة أساليب تضفي على تلفّظه نوعا من السّديم الكثيف، على شرط أن يترك للمتلقي القدر الكافي من المعلومات والقرائن، ليستدلّ بها على فحوى القول. ولفكّ هذه السّدامة يستدعي القارئ عدة آليات؛ كاستناده على قدراته الاستنتاجية، وتكويني العلمي والثقافي، وعلى ما توفّره له عناصر السياق داخل النص، الذي يضفي على الخطاب بعدا تداوليا بين المتخاطبين.

ومن دواعي استعمال الخطيب "متضمنات القول" هو خشيته «من خرق بعض العادات الكلامية الاجتماعية، إذ يلجأ إلى استعمال الحيلة ليضمن عدم جرح مشاعر المستمع»[41]. وللتمثيل على هذا نورد هذا المقطع من خطاب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، عندما قال: «... **ولا شكّ أنّ الكثير ممن حاولوا الإدلاء بشهاداتهم ما كانوا يقصدون بها لا تشويه التاريخ، ولا ما هو أخطر، المساس بكرامة الرجال، وخاصة الشهداء منهم. ولكم يؤسفني أن أُلاحظ مرة أخرى أنّ هناك اجتهادات حتى إن كانت صادقةً في مقصدها، فأقلّ ما يقال عنها أنها لم تكن صائبةً في مرماها**»[42].وفي موضع آخر قال: «**إنّ فكرة مجتمع متصالح مع ذاته، يسير وفق آليات سياسية صارمة وشفَافة، تُزعج العديد من أولئك الذين يخشوْن أن تؤدي عودةُ البلاد أخيراً إلى السلم والاستقرار، إلى زوال ما استحوذوا عليه من امتيازات مادية وسياسية**»[43].

فمَنْ هم هؤلاء الذين يُزعجهم تصالح فئات المجتمع فيما بينها؟!. لا شكّ أنّ هذا التّصالح المفضي إلى الهدوء والسّكينة والاستقرار، ومن ثمّ إتاحة المجال للمضي قُدما نحو التّقدم والازدهار، لا يخدم مصالح فئة من الناس!. فيكون الاستنتاج أن هاته الفئة من مصلحتها أن تبقى الجزائر في وضع مزري مدة طويلة. لأنّ ذلك يتيح لها أن تنهب الأموال، وتستولي على الثروات، وتتربع على المناصب، وتستحوذ على المكاسب السياسية.. إنهم أولئك الذين أثْرَوا على حساب دماء ودموع الجزائريين وأشلائهم، وبالتالي فهي فئة عدوة للوطن وشعبه، فيجب على جميع المخلصين والخيّرين رصدها وكشفها ومحاربتها.

ففي هذين النموذجين، وغيرهما كثير، نلاحظ أن الخطيب "عبد العزيز بوتفليقة"، كثيرا ما يعمد إلى استعمال إشارات وعلامات، من شأنها أن تجعل الكلام أكثر إخباراً، وهذا ما يدعى "قانون الإخبار" أو مبدأ الكمية حسب "غرايس". وإنّ مثل هذا المظهر الخطابي ينعته علماء الدلالة بالافتراض المسبق (Présupposition). وهو مرتبط أشد الارتباط بقانون "الشمولية والإخبار". ذلك أن كل المعلومات والمعطيات الظاهرة المصاحبة للملفوظ، والذي يقوم المتلفظ بتوضيحها مهما كانت خصوصية ما يُتلفظ به، تشكّل حسب "أوركيوني" الافتراضات المسبقة، وهي «كل المعلومات غير المصرّح بها، التي تحملها بنية الملفوظ الذي تتواجد فيه بصفة جوهرية مهما تكن خصوصية الإطار التّلفظي»[44]. ففي الافتراض المسبق، يسلك المخاطِب إلى ما يعتقد أنه صواب، فيؤكّده ويلحّ عليه. في حين يسعى المخاطَب من جهته إلى الاستعانة بما يسمى بالأقوال المضمرة (Les sous-entendus) ليوظفها حسب الظروف المواكبة للخطاب.

ولا يحسن بالخطيب أن يعمد إلى استعمال التضمين القولي، إلا إذا تأكّد بأن مخاطِبه له المقدرة الكافية، والكفاءة العالية ليكشف المعاني الضمنية التي يريد توصيلها له، أو تكون لديه «إمكانية استدلالية تمكّنه من الوصول إلى مضمون الخطاب، اعتماداً على جملة من الكفايات التي تُيسّر له سبيل إدراك المعاني الضمنية»[45]. فالقول المضمر، وهو المعنى المتضمن في القول، يشكّل جلّ المعطيات التي يمكن أن يحملها الكلام، وما على

المتلقي إلا أن يعتمد على سياق التّلفظ ليبرز معاني الملفوظات، وليصل إلى التأويل الممكن. وفي هذا السياق يقول الخطيب "عبد العزيز بوتفليقة": «**إنّ الأحرار من بني أرض المليون ونصف المليون شهيد لم ولن ينسوا عوارف تونس التي صدق شاعر الثورة الجزائرية وشاعر المغرب العربي، مفدي زكريا رحمه الله حيث قال:**

بلادي بها للحُرّ أهلٌ وجيرةٌ وتونس للأحرار ملجأها رحبُ»[46].

إن مناسبة لقاء الرئيس مع الرئيس التونسي، فرضت عليه أن يُذكّر بـ "عوارف" تونس وفضائلها على الجزائر وشعبها إبّان الثورة التحريرية. وهذه الفضائل تمثلت في مساعدات شملت الإمداد بالسلاح والغذاء والدواء، وتدريب المجاهدين، وإيواء السياسيين والعسكريين، وما إلى ذلك مما قد يستنتجه المتلقي من لفظة "**عوارف تونس**". الأمر الذي أهّل هذا البلد الشقيق لأن يحتلّ مكانة عليّة في قلوب الجزائريين. وذاك ما أكّد عليه الخطيب حينما استدلّ ببيت شعري من قصيدة للشاعر "مفدي زكريا"، والتي نعت فيها تونس بـ "ملجإ الأحرار".

ومما تقدّم نستنتج أن للخطاب مستويين؛ مستوى جلي ظاهر، ومستوى خفي باطن. فإذا كان المتلقي لا يستطيع أن يطّلع من عالم معارف المخاطِب إلا على ما يرد على لسان هذا الأخير، فإنّ قِسْماً كبيرا من عالم المعارف هذا يبقى مجهولا لدى المتلقي، وبالتالي يبقى غير فعّال على تفكيره. بينما هو عند المخاطِب جزء من كل يندرج فيه مع سائر الأجزاء، وينسجم معها عند جريان التّفكير لديه. ولهذا على المتلقي أن لا يكتفي بالمعنى المعجمي لألفاظ النص، حينما يريد استنباط معاني النص المضمرة، فهذا ينتج عنه قصور في فهم مقاصد النص. وإنما عليه أن يجتاز حاجز معاني الألفاظ الصريحة أو المباشرة، للوصول إلى الدلالات الضمنية الراقدة في أعماق النص، بالاستعانة بسياق الحال، للوقوف على مقاصد الخطيب التي يروم بلوغها من خطابه[47].

وللتمثيل على ذلك نورد هذا الشاهد من قول الرئيس: «**لقد تبيّن للجزائر، التي تضامنت على الدّوام مع غيرها من الشعوب، ولازالت مصرّة على مساندة القضايا النبيلة والعادلة في العالم، تَبيّن لها خلال المحنة القاسية التي عاشتها، أنه لا يمكنها أن تُعوّل إلا على نفسها وعلى وسائلها الخاصة. فالعالم في سواده الأعظم، قد شُهِد دون ردّة فعل، وغالبا دون أدنى اكتراث، ما عاناه شعبُنا من عذاب بفعل آفة الإرهاب التي كنّا نقارعها ونُنذر غيرَنا، بعدُ، بأنها آفة لا تعبأ بالحدود**»[48].

لو اكتفى المتلقي في محاولة فهم هذا الكلام على ظاهر ما تلفّظ به الخطيب في هذا المقطع من الخطاب، لخُلص إلى أنّ الجزائر ستنكفئ على ذاتها، وتُغلق حدودها مع غيرها من الدول، وتكتفي في معاشها وأعمالها وقوانينها على ما بحوزتها من مقدرات بشرية ومادية، بالاعتماد على وسائلها الخاصة، تحت طائلة أنّ العالم وقف وِقفة المتفرّج المستمتع، غير مكترث لما يحصل للجزائر، وما يعانيه شعبها من جرّاء الإرهاب الهمجي، وهذا هو المستوى الجلي من الخطاب، والذي لا يرمي الخطيب إليه دون شكّ.

بينما إذا ما استدعى المخاطَب قدرته الاستنتاجية، وكفاءته التداولية، ليستكنه بهما الجانب الخفي لهذا الكلام، فيستخلص إلى أنّ الخطيب إنما يريد أن يقول، إنّ على الجزائريين أن يتولّوا بأنفسهم غلق أبواب الفتن، وأن يقضوا إلى أسباب الفرقة والكراهية، بالتسامح والعيش في سلام. وأن يقبل الواحد منهم الآخر، ويقتنعوا بأن الجزائر للجميع، ويجب أن يعيش فيها الجميع... وهذا كله لا يتأتّى بأفكار مستورة، وتوجيهات خارجية، بل إنما تنبع من الجزائر ومن بين الجزائريين وحدهم. وهذا لا يتعارض قطعاً مع إقامة الجزائر ـ كدولة ذات سيادة ـ علاقات تعاون، وأن تُبرم اتّفاقيات، وتوقّع معاهدات تشمل شتى المجالات بما فيها الجانب الأمني ومكافحة الإرهاب بشتى صوره وأشكاله.

إذن يعبّر الضمني هنا، عن محتوى موجود في الملفوظات بصفة غير مباشرة، ونؤكد مرة أخرى، بأن كونه بدون دال يميّزه، فإن محتواه مرتبط بالمحتوى الصريح الذي يتميّز بدالّه الخاص. وبذلك يمكن اعتبار المحتوى الأول أنه موجود ضمنا، ولكنه غائب عن السّطح[49] .وما على المتلقي إلا أن يكشف عن هذا الضمني الذي لا يجد مكانته بسهولة في خطاب يريد أن يكون في النهاية صريحا ومباشرا.

وكثيرا ما نجد الخطيب "عبد العزيز بوتفليقة" يحاول أن يفصح عن لبّ الموضوع بذكره في بداية كلامه، أو الإشارة إليه. وهذا ما دأب عليه في كثير من خطبه، حيث أنه يحرص على أن يمهّد لحديثه عن المواضيع التي يريد التطرّق إليها. وإنّ كانت المعاني الضمنية الخفية موجودة في الخطاب، وهو يلوّح بها للإشارة إلى قضية ما أو عدة قضايا، أو إلى شخصية ما أو عدّة شخصيات، أو فئة ما يخصّها بكلامه فيفصح عنها، وإنما يكتفي بالتلميح إليها، والإشارة لها.

وقد يلجأ الخطيب إلى التلميح تحت طائلة ما يسمى أسرار المهنة Secret professionnel، أو مسايرة منه لما تمليه عليه إستراتيجية الإقناع، كمثل قوله: «**والأمر كذلك بالنسبة للمسألة المعضلة الأليمة المتعلقة بالأشخاص الذين في حكم المفقودين جرّاء المأساة الوطنية التي نَكَبَت الآلافَ من أُسرنا والتي يجري، فوق ما تنطوي عليه دواعي اللّوعة والأسى، استغلالها من قِبل أوساط معاديّة لبلادنا ليس تضامنا مع هذه الأُسر، وإنما كيْداً للجزائريين ليس غير**»[50]. فمن هاته الأوساط التي يلجأ أفرادها إلى استغلال مأساة الأشخاص "المفقودين"؟. لم يفصح عنهم الخطيب، فلم يذكر أسماء ولم يحدّد جهات بعينها، وكل ما فعله أنه نعتهم به هو أنهم "**أوساط معادية لبلادنا**". وترك للمتلقي الحرية في الاستنتاج والتأويل والاستنباط. ليتبيّن أنّ هذه الأوساط التي ليس من مصلحتها أن تتعافى الجزائر، وأن يضمّد الشعب جراحه النّازفة، التي خلّفتها سنين الجمر. وهكذا نرى أن لجوء المتكلم إلى استخدام الأقوال المضمرة يُردّ إلى أسباب كثيرة تمنع المخاطِب من التصريح، وقد تكون محدّدة في مقام التواصل و وظيفة العلاقة التي تربطه بالمخاطَب.

وما نستنتجه من الحديث عن الأقوال المضمرة، هو أنها بالرغم من أنّ دلالاتها تبقى متخفية وكامنة في حضن النص، غير أنها يجب عليها أن تحتوي كل المعلومات والمعاني والأخبار القابلة لأن تكون محمولة بواسطة الملفوظات، والتي تقوم على قصدية (Intention) المتكلم، وحدس المتلقي الذي يلجأ إلى الحسابات التأويلية (calculs interprétatifs) لفكّ رموزها.

وقد يكون هدف المخاطِب من الاستعانة بالمعنى المتضمن في أقواله، هو محاولة منه لتمرير خطابه إلى المتلقي، واتّخاذه مطيّةً لبلوغ غايات معيّنة من خطابه. كما فعل في خطبة له «**ولم يكلّ أبناء هذا الوطن، ولم يملّوا، ولم يتردّدوا في طلب الشّهادة، وقد كان بإمكان الكثير منهم أن يتنصّلوا من الظروف القاسية التي يعيشها أبناء وطنهم، ويتوجّهوا إلى الحلول السّهلة من المداهنة والتّملّق، للحصول على فتات من مائدة اللئام، وكان أيضا بإمكان الكثير من الأعيان، أن يتكيّفوا مع الوضع الجديد، ويحصُلوا على العيش الرّغد، والمناصب والتّسهيلات. لكن ابن الجزائر البار لا يُساوَم في كرامته، ولا يتردّد في ركوب الصّعاب للوصول إلى أسمى ما يصبو إليه الإنسان: العيش في كرامة، أو الموت في كرامة**»[51].

فغاية الخطيب من الحديث عن جيل الآباء المجاهد، وذكر شيم العنصر الجزائري إبّان ثورة التحرير، هو تمرير رسالة إلى جيل ما بعد الاستقلال، مضمونها أنْ يحذوا حذو آبائهم وأجدادهم، ويتحلوا بما تحلّوا به من كرامة وشجاعة وإباء وصلابة وعزم وإصرار، لينتصروا على الصعاب كما انتصر أسلافهم على الاحتلال.

هذا ولا ينبغي إغفال أهمية السياق للتعرف على القول المضمر من جهة، ومن جهة أخرى أهمية الاستعانة بقوانين الخطاب، ذلك أن الأمر المهم « الذي يتدخل في التأويل أو الإضمار ليس السؤال "ماذا يقول المتحدّث"، ولكن السؤال "لماذا يقول ما يقوله في سياق معيّن"؟»[52]. فالتأويل إذن يتوجّه صوب طرح السؤال حول التّلفظ، وليس السؤال عن الملفوظ في حد ذاته.

ومن هنا نستنتج أنّ لقانون الافتراض المسبق أهمية قصوى في أيّ خطابٍ، بحيث لا يمكنه الاستغناء عنه. فإنه بالرغم من اشتمال هذا المبدأ التّخاطبي على معطيات يعرفها كلٌّ من المخاطِب والمخاطَب، إلاّ أنّ هذا لا يعني نفي أهميّته، والتقليل من دوره. ولكن يبقى القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها الخطاب في تماسكه العضوي، كما ذهب إليه "ديكرو" في معرض حديثه عن وظيفة الافتراضات المسبقة، والتي حصرها بالأساس في أنها تساهم في «التماسك العضوي للخطاب»[53].

إنّ كلاً من الافتراض المسبق،والقول المضمر يلتقيان في استخدام القيم الاستنتاجية (valeurs déductives)؛ فالقول المضمر يُستنبط من القول ذاته، وذلك عندما يقوم المخاطَب بتحويل الملفوظات حال تلقيها إلى استفهام من قبيل: ما مقاصد المتكلم بكلامه هذا؟، ما هي المرامي التي يروم بلوغها من خلال تلفّظه

بهذه الكلمات بالذات؟. ماذا يريد المتكلم من المتلقي؟.. فطرح المخاطَب هكذا أسئلة على نفسه تستدعي منه في الآن ذاته محاولة تقديم إجابات عنها.

وبواسطة "القيم الاستنتاجية" التي يمتلكها المخاطَب، يتمكن من التوصل إلى الكشف عن المعنى المتضمن في القول. فمحاولة المخاطب استنباط الدلالات، تُحدث التّواصل بين قطبيْ الخطاب، الباث والمتلقي، ذلك أنّ القول المضمر متعلّق بالأساس بالبُنى التركيبية. بينما يتوقف الأمر أثناء الافتراض المسبق على الملكة البلاغية والذكاء لدى المتخاطبين لفهم ملفوظات الخطاب.

وبهذا يتأكّد التعامل في الخطاب من جهة "أنا" الخطيب أكثر من تأكيده من جهة "أنا" المخاطَب، ويتّضح ذلك من خلال ملفوظ "الأنا"، وما يصدر عنها من أفعال إنشائية أو إنجازية التي تبرز فيها "أنا" المتكلم أكثر من المخاطب. وفي خطب "عبد العزيز بوتفليقة"، تبدو (أنا) الخطيب جليةً في ملفوظاته، بالرغم من تخفّيها وراء الأقوال، غير أنّ ذلك لا يعدو أن يكون أسلوباً استوجبه المقام وفرضه سياق الخطاب، وهذا مثال مما جاء في إحدى خطبه «**لقد دخلنا ونحن من المتعلّمين الذين حظينا ببعض الرعاية حياةً كان من الممكن ألاّ نتحملّها لقسوتها ولخشونتها. لقد درجنا رغم كل شيء على التّعامل مع الكتاب ومع الأفكار، مما أحدث لنا شيئا من لِين العيش لم نطلبه، وإنما كان. ولكن جوّ النّضال والكفاح والمحبّة أنسانا المتاعب وجعلنا نركب الصّعب، وخاصة صغار السنّ من لدّاتنا وأترابنا. كل ذلك أذكى ضمائرنا... وصقل مشاعرنا تآخياً، وفجّر فينا بحراً من المحبّة لا يساويه سوى قلب الجزائر الواسع وصدرها الدافئ**»[54].

إنّ توظيف الخطيب "عبد العزيز بوتفليقة" الضمير "نحن"، الدال على الجمع، لم يكن الهدف منه تعظيم الذات، أو الاستعلاء وتضخيم الفردانية. ولكنه استعمل ضمير الجمع، ليلمّح إلى أنه لا يعدو أن يكون فردا من هذا الشعب الكريم، وما قام به من عمل مع أترابه ولدّاته الذين تقاسم معهم أعباء الحياة في ذلك الوقت العصيب، هو مساو لهم، وليُبيّن أنه واحد من شباب الشعب الجزائري الذين تشاركوا في ما قاموا به من جلائل الأعمال وقتئذ. فـ "أنا" الخطيب توارت وراء هذا الضمير (نا)، فهي مضمرة فيها، لتقرّر وتُقرّ أنّ ما بدر منها من نضال وكفاح ومحبّة وصدق.. لا يقلّ كمّا وكيفاً عن الذي فعله رفاق دربه، من غير ما مفاخرة ولا مزايدة من قبل (أناه) على (أنا) الآخرين. فقد جعل ذاته مساويةً لأي فرد من أفراد هذا الشعب المخلص، سواء في الثورة، أو في الاستقلال، بل وحتى بعد ما صار رئيس دولة.

وهذا ما يبرّر اندماج (الأنا) و(الأنت) في هذه الخطب، لأن الخطيب كان يرمي إلى إحاطة المتلقي بكمٍّ وافرٍ من المعلومات التي ربّما كان يجهلها أو يتجاهل بعضا منها. فالخطيب "عبد العزيز بوتفليقة" لم يكن بحاجة إلى ردود أفعال المتلقي واستجاباته، ودغدغة عواطفه، وتحريك كوامن مشاعره، لتوظيفها لشخصه، واستعمالها لصالحه، بقدر ما كان يسعى إلى إخبار المخاطَب وإفهامه وتوعيته بالواقع الراهن الذي يستدعي الانطلاق من أرضية متينة

تبدأ من تصحيح الأوضاع، وتقويم الاعوجاج، وتدارك الأخطاء، ومعالجة مآسي الإرهاب وما نجم عنها من خراب ودمار وكلوم، ثمّ النظر مع ذلك إلى المستقبل بنظرة التّفاؤل والإشراق والتّسامح... .

هذا ما كان يحاول إيصاله إلى المواطنين والمواطنات عامة دونما تردّد، بطريقة فيها الكثير من التقنيات التخاطبية التي من شأنها إقامة التواصل وإنجاح الحوار، ولاسيما وأنّ الخطابات السياسية بحاجة، أكثر من غيرها من الخطابات، إلى الكثير من الوعي والحذر أثناء كتابتها وحين إلقائها.

خاتمة:

إنّ الخطيب "عبد العزيز بوتفليقة" حرص في كامل خطبه على مبدإٍ عامٍّ ربط بين كل ملفوظات خطاباته، وقد دأب على الالتزام به، وهو ما يسمى بمبدأ "الواجهة" المتعلقة بالمخاطِب. وهذه الواجهة الملاحظة في هذه الخطب، اتسمت بأنها واجهة "إيجابية"؛ وذلك حينما لم يتعرض الخطيب "عبد العزيز بوتفليقة" لأفعال تهدّدها وتخرقها. فقد نأى في خطبه عن إطلاق عبارات التهديد والوعيد والإهانة والنقد اللاّذع، والتّأنيب المهين، وابتعد عن التّعالي، وحرص على عدم إظهار الأنانية والنرجسية. فهذه الأوصاف المعيبة متى وجدت في الخطاب تخرق قوانين التخاطب، وتكون من نتائجها انقطاع التواصل بين المتخاطبين، وبالتالي فشل الحوار، ولذلك لا «يُنصح بمثل هذه الأفعال للأشخاص الذين يحتلون مكانة "عالية أو مرموقة" في المجتمع، ويرغبون في الحفاظ عليها»[55].

بل إننا لنجد الخطيب "عبد العزيز بوتفليقة" يحرص كل الحرص على الأخذ بمبدإ اللياقة والتهذيب في مخاطبة الجماهير. ويتجلى ذلك في ابتعاده عن إصدار الأوامر العنيفة والتعجيزية، ولم يُبدِ استهزاء بالمخاطبين، أو تبكيتهم أو نعتهم بنعوت معيبة، من قبيل الكسل والتخلف والعجز. وإنما راح يُضمّن خطبه في كل مرة بعض الملفوظات الدالة على حسن الخلق، ونقاء السريرة، الأمر الذي أدّى إحداث القبول في ذهن المتلقي ووجدانه، وإحداث ذلك التّناغم بينه وبين الجماهير، وبالتالي نجاح الحوار وبلوغ العملية التواصلية قمة نجاحها. لذلك على الخطيب إذا أراد نجاح خطابه فينبغي عليه أن يكون حذرا في استعمال الألفاظ، وأن يكون مبتسما، بسيطا، متواضعا، شريف القول والفعل، وأن يسعى إلى إنقاذ «مجاله قدر ما يستطيع، وأن يحمي نفسه من هجوم الآخرين واجتياحهم له، أما الواجهة الإيجابية فهي تفرض على المخاطِب ألاّ يترك المجال لأنْ يُهان في صورته، ولا يشارك هو بالذات في هذه الإهانات، يمكن أن نستنبط من هذا المبدإ ما ندعوه بقانون الحذر la loi de prudence»[56].

فهذه القوانين الخطابية يجب أن يتّبعها الخطيب للمحافظة على الواجهة الإيجابية؛ والتي من مشمولاتها مواصفات خطابية أخرى تعضدها، ومنها "قانون الشرف"، "قانون المواضعة"، "قانون البساطة"، "قانون اللياقة والأدب". وهي قوانين متضمنة في خطب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، وقد ساهمت في نجاح خطابه، وإحداث التفاعل الإيجابي في صفوف الجماهير، وغدت بذلك أكثر علوقا في القلوب، وأشد رسوخا في الأذهان، وأطول ذكرا لعقود قادمة.

وبالنظر إلى اشتمال خطب "عبد العزيز بوتفليقة" على مجمل مبادئ الخطاب التي عرضها الفيلسوف الألماني "غرايس"، والتي إذا ما توفرت في أي خطاب يتحقق له النجاح، ويكون له وقعه الطيب على قلوب المخاطبين وعقولهم. ولذلك فقد أدّت هذه الخطابات دورها المتمثّل في إقامة التّواصل مع الجماهير العريضة، باتّباع الخطيب استراتيجية خطابية مكّنته من إيصال رسائله على أحسن وجه، متّخذا من الإقناع والحِجاج وسيلة له، قصد إحداث التأثير والإقناع.

. الهوامش:

---

[1] . مسعود صحراوي، في الجهاز المفاهيمي للدرس اللغوي المعاصر، بحث منشور ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة، دار الكتاب الحديث، إربد، الأردن، 2011، ص32.

[2] . ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1/ 2005، ص 35.

[3] . حمو الحاج ذهبية، قوانين الخطاب في التواصل الخطابي، منشورات تحليل الخطاب، جامعة تيزي وزو، الجزائر، دار الأمل، ع2، ماي 2007، ص 220.

[4] . حمو الحاج ذهبية، قوانين الخطاب في التواصل الخطابي، م س، ص 223.

[5]. C.K.Orecchioni, L'implicite, Armand colin éditeur, Paris 1986, P195.

[6] . ينظر: حمو الحاج ذهبية، قوانين الخطاب في التواصل الخطابي، م س، ص. ص 220 . 221.

[7] . م ن، ص 223.

[8] . م ن، ص ن.

[9] . م ن، ص 225.

[10] . طلحة محمود، قوانين التخاطب في البلاغة العربية، مجلة الخطاب، منشورات مخبر تحليل الخطاب، كلية الآداب واللغات، جامعة تيزي وزو، الجزائر، ع25 جوان 2017، ص 13.

[11] . محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، د ط/ 2002، ص 34.

[12] . طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1/ 1998، ص232.

[13] . عبد العزيز بوتفليقة، الزيارة الرسمية للرئيس الفيتنامي السيد "تران دوك لوونغ" إلى الجزائر، في مأدبة عشاء، كلمة، الجزائر 12/6/ 1999، ص 172.

[14] . عبد العزيز بوتفليقة، ندوة الولاية الثالثة التاريخية المنعقدة بتيزي وزو، رسالة 25/ 11/ 1999، ص 99.

[15]. م ن، ص 100.

[16] . م ن، ص ن.

[17] . م ن، ص 101.

[18] . عبد العزيز بوتفليقة، الاحتفال بعيد الاستقلال والشباب، خطاب، الجزائر، الأحد 03/ 07/ 2005، ص 224.

[19] . عبد العزيز بوتفليقة، مراسيم الاحتفالات المخلدة للذكرى الـ 50 لتأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، كلمة، تلمسان، الأربعاء 06/29/ 2005، ص 198.

[20] . م ن، ص ن.

[21] . محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، م س، ص 34.

[22] . طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، م س، ص 249.

[23] . دومنيك مانغونو، ضمن: طلحة محمود، قوانين التخاطب في البلاغة العربية، م س، ص13.

[24] . عبد العزيز بوتفليقة، اجتماع مجلس الوزراء، م س، ص 180.

[25] . عبد العزيز بوتفليقة، لقاء مع لجنة تحضير القمة الـ 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية، كلمة، ص 08.

[26] . محمد العبد، العبارة والإشارة في نظرية الاتصال، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2/ 2007، ص 72.

[27] . عبد العزيز بوتفليقة، اجتماع الولاة، خطاب، قصر الأمم، الجزائر، الجمعة 2000/05/12، ص51.

[28] . عبد العزيز بوتفليقة، اليوم الوطني للكشافة الإسلامية الجزائرية، كلمة، الجزائر، السبت 27/ 2000/05، ص 162.

[29] . عبد العزيز بوتفليقة، الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، رسالة، الأربعاء 14/ 06/ 2000، ص 236.

[30] . عبد العزيز بوتفليقة، حلول الألفية الميلادية الجديدة، خطاب، الجزائر، 31/ 12/ 1999، ص 204.

[31] . طلحة محمود، قوانين التخاطب في البلاغة العربية، م س، ص 12.

[32] . م ن، ص ن.

[33] . عبد العزيز بوتفليقة، خطاب بمناسبة الملتقى الوطني حول هجومات 20 أوت 1955، سكيكدة، الجمعة 8/19/ 2005، ص 277.

[34] . م ن، ص 279.

[35]. Fossion A & Laurent J.P, Pour comprendre les lectures nouvelles , Bruxelles – Gembloux De Boeck – Duculot, 1981, P 45.

[36] . عبد العزيز بوتفليقة، العيد الوطني للشرطة، تدشين المقر الجديد لمختبر الشرطة العلمية والتقنية، كلمة،شاطونوف، الجزائر، 7/22/ 1999، ص 40.

[37] . ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، م س، ص 30.

[38] . فريدة موساوي، المقام في الشعر الجاهلي تناول تداولي لمعلقتي عمرو بن كلثوم والحارث بن حلزّة، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، 2005، ص 24.

[39] . ينظر: محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة العربية، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2007/2، ص 185 وما بعدها.

[40] . أحمد عبد الرحمان حماد، العلاقة بين اللغة والفكر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص 59.

[41] . عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1/ 2003، ص 112.

[42] . عبد العزيز بوتفليقة، ندوة الولاية الثالثة التاريخية المنعقدة بتيزي وزو، م س، ص ص 102 . 103.

. عبد العزيز بوتفليقة، افتتاح السنة الدراسية 2005 . 2006، خطاب، البليدة، السبت 2005/12/10، ص 348.

[43]

[44] . الحاج حمو ذهبية، التداولية واستراتيجية التواصل، رؤية للنشر والتوزيع، ط1/ 2015، ص 227. نقلا عن C.K.Orecchioni, L'implicite, P 25.

[45] . ينظر: حسن بدوح، المحاورة مقاربة تداولية، عالم الكتب، الحديث، إربد، الأردن، ط1/ 2012، ص03.

[46] . عبد العزيز بوتفليقة، مأدبة عشاء أقيمت على شرف الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، كلمة، الجزائر، الاثنين 2/11/ 2002، ص 81.

[47] . ينظر: حسن بدوح، المحاورة مقاربة تداولية، م س، ص 38.

[48] . عبد العزيز بوتفليقة، الندوة الوطنية للإطارات، خطاب، الجزائر، الأحد 8/14/ 2005، ص 262.

[49]- O.K. Orecchioni, L'implicite, opcit, P 15.

[50] . عبد العزيز بوتفليقة، الندوة الوطنية للإطارات، م س، ص . ص 267 . 268..

[51] . عبد العزيز بوتفليقة، الذكرى الـ 37 لعيد الاستقلال والشباب، م س، ص . ص 230 . 231.

[52] . ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، منشورات مخبر تحليل الخطاب، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ط2005، ص 179.

[53]- O. Ducrot , Dire et non pas dire, 2eme édition, Hermann, Paris, 1980, P 90.

[54] . عبد العزيز بوتفليقة، ذكرى تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والملتقى الوطني حول دور المنظمات الطلابية في الحركة الوطنية وفي ثورة التحرير الجزائر، الثلاثاء 11/8/ 2005، ص . ص 434 . 435.

[55] . حمو الحاج ذهبية، قوانين الخطاب في التواصل الخطابي، م س، ص 226.

[56] . حمو الحاج ذهبية، قوانين الخطاب في التواصل الخطابي، م س، ص 227.